تأثر سعر صرف الدينار الجزائري بتذبذب حصيلة التجارة الخارجية

أ.جمال مساعدية
جامعة قاصدي

ملخص:
يتم التعرض في هذ البحث الى تأثر سعر صرف الدينار الجزائري بعدة جوانب من جراء تذبذب التجارة الخارجية التي يغلب طابعها في الجزائر على صادرات من المحروقات وهي تباع بالدولار ولا دخل للدينار الجزائري في صفقات بيع البترول، وتعرف وارداتها بانها مواد اساسية لا يستطيع المواطن الاستغناء عليها، وهذان السببان قد يسهمان في تدهور قيمة سعر صرف الدينار الجزائري.

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف ، الصادرات ، الواردات ، مرونة الطلب على الصادرات.

تمهيد

يشهد الاقتصاد الجزائري عقبة كبيرة في ظل انخفاض أسعار البترول ووصولها إلى أدنى مستوياتها في الالفية الثالثة، وذلك لعدم تنوع القاعدة الانتاجية للبلد، واعتماده فقط على صادرات البترول لخلق التوازن في الميزان التجاري، الذي بدوره يترجم في سوق النقد الاجنبي بتوازن الطلب والعرض على العملة الوطنية، ولكن في ضل تراجع قيمة الصادرات التي لا تغطي قيمة الواردات منذ سنة 2014، انتهجت الحكومة الجزائرية سياسة التقشف والضغط على الواردات من خلال رفع الرسوم لأجل موازنة ميزان المدفوعات، لكن صاحب هذه الاجراءات انخفاض وتدهور سعر صرف الدينار، ولأجل الوقوف على الاسباب التي من شانها التأثير على سعر الصرف عموما، والتأثير على سعر صرف الدينار الجزائري خصوصا يمكن طرح السؤال التالي : ما هي الوضعيات الممكنة التي يمكن ان يأخذها اي اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي والتي يمكن ان تؤثر على سعر صرفه؟

ومن خلال هذا السؤال يمكن تقسيم هذا البحث الى محورين يتم بناؤهم على سؤالين فرعيين:

_ هل تذبذب قيمة الصادرات وقيمة الواردات يوثر على سعر الصرف؟

_ هل الجوانب التي تتحكم في سعر صرف الدينار الجزائري هي عامة وتتحكم في جميع عملات العالم؟

ولأجل الاجابة على السؤال الرئيسي يمكن افتراض بانه يوجد بعض الحالات والوضعيات التي يأخذها اي اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي تؤثر في سعر صرفه.

الهدف من البحث: تشخيص التذبذب في الصادرات والواردات الذي يؤدي الى تغير سعر الصرف الدينار الجزائري، ومعرفة وضعيات المختلفة التي يمكن ان تؤثر على سعر الصرف.

اولا: مختلف وضعيات التجارة الخارجية التي تؤثر على سعر الصرف.

يتم في هذا الجزء من البحث التطرق للوضعيات التي تأخذها حالة صادرات وواردات البلد وعلاقته بالعالم الخارجي التي من شانها التأثير في سعر الصرف نظريا.

1_ مفهوم عملية الصرف:" الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها"[1] ويتم التبادل وفق معدل وهذا المعدل بدوره يعتبر سعر الصرف.

تنتج التجارة الخارجية من سلوكين، استيراد وتصدير، ومن خلال هذين السلوكين يكون اي اقتصاد ملزم بالتعامل مع الاستيراد والتصدير بعملة وطنية تجاه عملات اخرى لا تمام الصفقات ومن هذا يستوجب القيام بإجراءات الصرف والذي

يتم وفق معدل بين العملات و يتأثر بمقدار الطلب والعرض على احدى هاته العملات الناتج عن مقدار الصادرات والواردات.

2_ تأثر سعر الصرف من خلال التغيرات في قيمة الصادرات والواردات: "يؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج، في فترة ما، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل ضغطا عليه"[2] وبهذا تتغير قيمة صادرات وواردات كل بلد مخلفة ورائها اثار على سعر صرفها قد ترفع منه وقد تخفض فيه، " فحين ما ترتفع قيمة الصادرات نسبة الى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي الى عودة حالة التوازن الى سعر الصرف" [3]، هذا في حالة ما اذا كان سعر الصرف منخفض بمعنى انه هناك حالتين:

أ_ التغيرات في قيمة الصادرات: في حالة زيادة الصادرات فإنها تساعد على الزيادة والرفع من معدل الصرف، اما اذا انخفضت فلا تؤثر.

ب_ التغيرات في قيمة الواردات: لكن في المقابل اذا زادت الواردات فإنها تخفض من معدل سعر الصرف واذا انخفضت لا تؤثر.

لكن في غالب الاحيان عندما تزيد الصادرات يقابلها انخفاض الواردات والعكس، اذن فتغير في حجم وقيمة الصادرات طردي مع سعر الصرف اما تغير قيمة وحجم الواردات عكسي مع تغير سعر الصرف.

والتمثيل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1): التغيرات في قيمة الواردات والصادرات و اثرها على سعر الصرف.

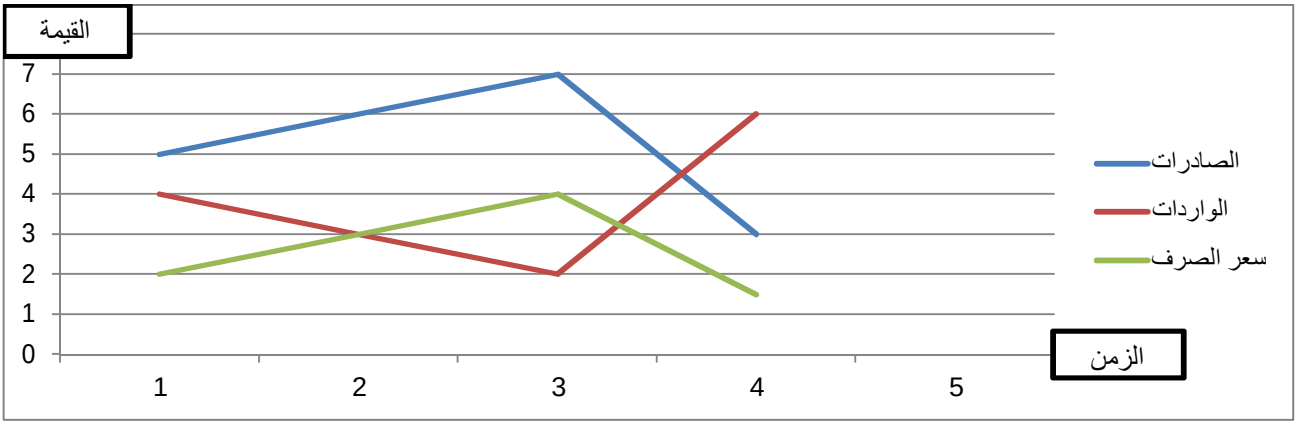

المصدر: من اعداد الباحث بواسطة Excel

3_ التأثير من خلال مرونة الصادرات والواردات.

قد يتأثر سعر الصرف من خلال تفاوت مرونة الطلب على الصادرات ومرونة الطلب على الواردات و ذلك في حالة ان تكون احداهما اكبر من الاخرى.

أ_ التأثير من خلال مرونة الطلب على الواردات: في حالة ما اذا كانت مرونة الواردات كبيرة مع ثبات مرونة الصادرات "ان الطلب المحلي سيحاول البحث عن مواد محلية بديلة عن الواردات التي ارتفعت اسعارها"[4]

وبذلك يتغير سعر الصرف بمعامل انحدار طردي مع معامل مرونة الطلب على الواردات وهذا وفق النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي معنى هذا انه في حالة ارتفاع معامل مرونة الطلب على الواردات يرتفع معدل سعر الصرف، اما في حالة انخفاض معامل مرونة الطلب على الواردات ينخفض معدل سعر الصرف.

وشكل المنحنى يكون كالتالي:

الشكل رقم (2): اثر مرونة طلب الواردات على سعر الصرف.

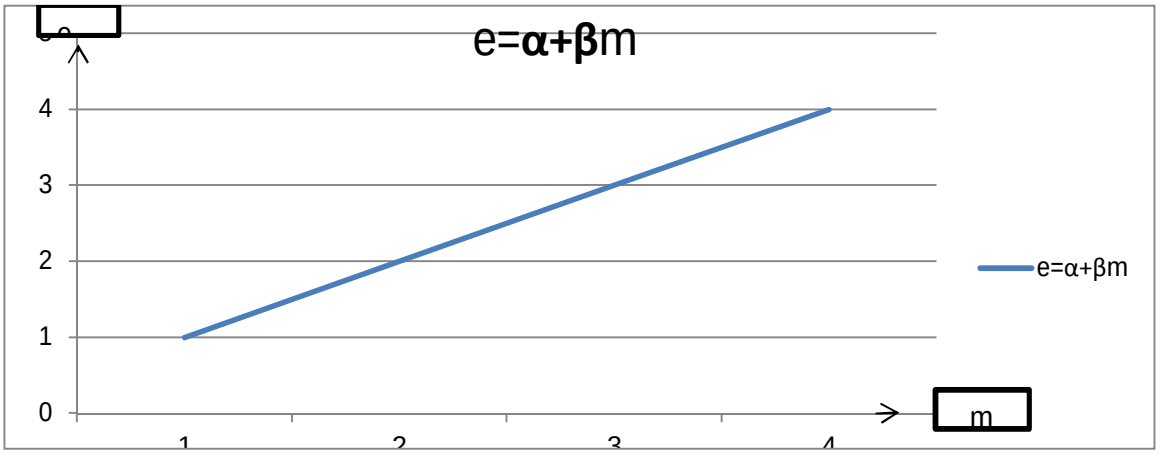

المصدر: من اعداد الباحث بواسطة Excel

ومن خلال البيان يمكن صياغة النموذج القياسي المناسب على شكل ارتباط خطي بسيط والمعبر عنه بالعلاقة رياضيا كما يلي.

$$e_i = \alpha + \beta m_i + \mu_i$$

حيث: _ $i = 1 \ldots\ldots n$

_ m : الواردات وهي عبارة عن المتغير المستقل.

_ α: سعر الصرف الابتدائي.

_ β : الميل الحدي للواردات او معامل الانحدار.

_ e : سعر الصرف و هو المتغير التابع.

_ μ : مقدار انحراف سعر الصرف المقدر على سعر الصرف الفعلي لأسباب عشوائية او خارجية.

ب_ التأثير من خلال مرونة الطلب على الصادرات.

في حالة ما اذا كانت مرونة الصادرات كبيرة مع ثبات مرونة الواردات معنى هذا انه بمجرد ارتفاع اسعار الصادرات يقل الطلب عليها وغير مستقرة وذلك ما يدعو الى العزوف على طلب هذه الصادرات و بذلك يتغير سعر الصرف بمعامل انحدار عكسي مع معامل مرونة الطلب على الصادرات وهذا وفق النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي معنى هذا انه في حالة ارتفاع معامل مرونة الطلب على الصادرات ينخفض معدل سعر الصرف، اما في حالة انخفاض معامل مرونة الطلب على الصادرات يرتفع معدل سعر الصرف.

وشكل المنحنى يكون كالتالي: الشكل رقم (3): اثر مرونة طلب الصادرات على سعر الصرف.

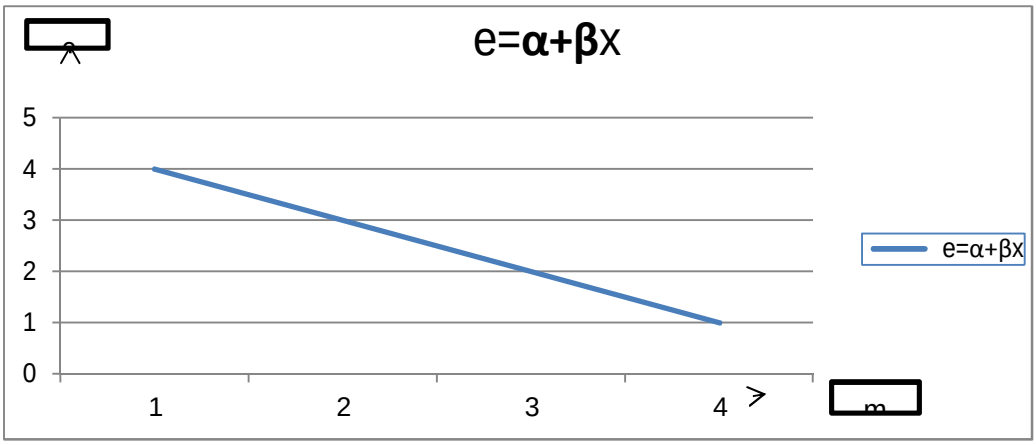

المصدر: من اعداد الباحث بواسطة Excel

ومن خلال البيان يمكن صياغة النموذج القياسي المناسب على شكل انحدار خطي بسيط والمعبر عنه بالعلاقة الرياضية كما يلي.

$$e_i = \alpha + \beta x_i + \mu_i$$

حيث: _ $i = 1 \dots\dots n$

_ x : الصادرات وهي عبارة عن المتغير المستقل.

_ α: سعر الصرف الابتدائي.

_ β: الميل الحدي للصادرات او معامل الانحدار وفي هذه الحالة اشارته سالبة.

_ e: سعر الصرف و هو المتغير المستقل.

_ μ: مقدار انحراف الصادرات المقدرة على الصادرات الفعلية لا سباب عشوائية او خارجية.

4_ تأثير جنسية كل من عملة الصادرات و الواردات والمواد الاولية على سعر الصرف.

يمكن معرفة حساسية تغير سعر الصرف عندما تكون الصادرات تباع بعملة غير العملة المحلية، وايضا ما اذا كانت المواد الاولية الداخلة في الانتاج الوطني اجنبية ام محلية.

أ_ تبعات بيع الصادرات بالعملة الاجنبية على سعر الصرف: يتم بيع الصادرات في الغالب مقابل العملة الوطنية لأنها تباع داخل البلد لكن يوجد استثناءات قد يتم بيع الصادرات بالعملة الاجنبية دون دخول العملة الوطنية في اتمام صفقة البيع وتوجد حالتان في هذا الاستثناء.

_ حالة ارتفاع حجم الصادرات: في هذه الحالة لا يتأثر سعر صرف، وذلك لعدم وجود العملة الوطنية كوسيط للمبادلة، ومن خلال ذلك فارتفاع حجم الصادرات قد يؤثر فقط على سعر الصرف عندما تكون الصادرات تباع بالعملة الوطنية ويؤدي الى ارتفاع سعر الصرف.

_ حالة انخفاض حجم الصادرات: في هذه الحالة لا يتأثر سعر صرف، و ذلك لعدم وجود العملة الوطنية كوسيط للمبادلة، ومن خلال ذلك فانخفاض حجم الصادرات قد يؤثر فقط على سعر الصرف عندما تكون الصادرات تباع بالعملة الوطنية ويؤدي الى انخفاض سعر الصرف.

ب_ تبعات شراء الواردات بالعملة الوطنية على سعر الصرف: يتم شراء الواردات في الغالب بالعملة الاجنبية لأنها تباع خارج البلد لكن يوجد استثناءات قد يتم شراء الواردات بالعملة الوطنية دون دخول العملة الاجنبية في اتمام صفقة الشراء وتوجد حالتان في هذا الاستثناء.

_ حالة ارتفاع حجم الواردات: في هذه الحالة لا يتأثر سعر صرف، وذلك لعدم وجود العملة الاجنبية كوسيط للمبادلة، ومن خلال ذلك فارتفاع حجم الواردات قد يؤثر فقط على سعر الصرف عندما تكون الواردات تشترى بالعملة الاجنبية ويؤدي الى انخفاض سعر الصرف.

_ حالة انخفاض حجم الواردات: في هذه الحالة لا يتأثر سعر صرف، وذلك لعدم وجود العملة الاجنبية كوسيط للمبادلة، ومن خلال ذلك فانخفاض حجم الواردات قد يؤثر فقط على سعر الصرف عندما تكون الواردات تشترى بالعملة الاجنبية ويؤدي الى الحد من انخفاض سعر الصرف.

ج_ جنسية المواد الاولية كمؤثر في سعر الصرف: قد يؤثر مصدر المواد الاولية الداخلة في الانتاج على سعر الصرف وهذا بالنسبة للمنتوج الموجه للتصدير اكثر منه محلي، حيث انه اذا كانت المواد الاولية اجنبية تؤدي الى " زيادة عرض العملة المحلية في السوق العالمية وبمرور الوقت يؤدي الى تخفيض قيمة تلك العملة، وزيادة الانتاجية تؤدي الى انخفاض التكاليف مما يؤدي الى تحسين الوضع التنافسي، دخول الاستثمارات الجديدة تؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية ومن ثم ارتفاع قيمتها"[5]،وفيه حالتين

_ المواد الاولية الداخلة في العملية الانتاجية محلية: اذا ما كانت المواد الاولية الداخلة في العملية الانتاجية محلية فان المنطق الاقتصادي يستنبط انه كلما كانت المواد الاولية الداخلة في العملية الانتاجية مصدرها وطني فإنها لا تؤثر على سعر.

ولكن نضرا لان الميزان التجاري في هذه الحالة يتأثر شقه من الصادرات فقط لان المواد الاولية تدخل في منتجات نحوى التصدير فينحصر التأثير فقط بين الصادرات وسعر الصرف.

_ المواد الاولية الداخلة في العملية الانتاجية اجنبية: اذا ما كانت المواد الاولية الداخلة في العملية الانتاجية اجنبية فان المنطق الاقتصادي يستنبط انه اذا ما تغير سعر الصرف سيكون وفق معادلة انحدار ليست خطية لأنها تعتمد على الايراد الحدي الذي يعتمد عليه المنتجون المحليون من جراء استيراد المواد الاولية، لأجل بيعها ايضا لكن بسعر صرف منخفض ايضا، و متغيره الداخلي سعر الصرف، اما متغيره الخارجي او المستقل هو محصلة الميزان التجاري، معنى هذا انه:

_ عند زيادة المواد الاولية المستوردة يتأثر سعر الصرف في حالة ما اذا كان الفرق الحاصل على المواد الاولية المستوردة اكبر من الفرق الحاصل في تكلفة الصادرات، سينخفض سعر الصرف، اما اذا كان الفرق الحاصل على المواد الاولية المستوردة اقل من الفرق الحاصل في تكلفة الصادرات سيرتفع سعر الصرف.

يعني انه:

$$\begin{cases} \Delta p > \Delta x \\ \Delta p ، \Delta x > 0 \end{cases} \Rightarrow \Delta e < 0$$

$$\begin{cases} \Delta p < \Delta x \\ \Delta p ، \Delta x > 0 \end{cases} \Rightarrow \Delta e > 0$$

وبالتالي : النموذج يكون متعددا وليس بسيطا

$$\Delta e_i = \alpha + b_1 \Delta p_i + b_2 \Delta x_i + u_i$$

حيث:

Δp : التغير في تكلفة المواد الاولية المستوردة.

Δx : التغير في تكلفة الصادرات.

Δe : التغير في سعر الصرف.

_ عند خفض المواد الاولية المستوردة يتأثر سعر الصرف في حالة ما اذا كان الفرق الحاصل على المواد الاولية المستوردة اكبر من الفرق الحاصل في تكلفة الصادرات، سيرتفع سعر الصرف، اما اذا كان الفرق الحاصل على المواد الاولية المستوردة اقل من الفرق الحاصل في تكلفة الصادرات سينخفض سعر الصرف.

يعني انه اذا كان $\begin{cases} \Delta p > \Delta x \\ \Delta p ، \Delta x < 0 \end{cases} \Rightarrow \Delta e > 0$

$$\begin{cases} \Delta p < \Delta x \\ \Delta p ، \Delta x < 0 \end{cases} \Rightarrow \Delta e < 0$$

Δp : التغير في تكلفة المواد الاولية المستوردة.

Δx : التغير في تكلفة الصادرات.

Δbc : التغير في محصلة الميزان التجاري.

Δe : التغير في سعر الصرف.

5_ التغير في تكاليف الانتاج المحلية: مع افتراض ثبات تكاليف الانتاج والاسعار في الخارج فان ارتفاع تكاليف الانتاج المحلي ومن ثم ارتفاع اسعاره في السوق المحلية يؤدي الى احداث اثر تحويلي في سلوك المستهلك المحلي[6].

ونجد هناك حالتين وفق هذا الطرح اما ارتفاع التكاليف وانخفاضها على المستوى المحلي.

أ_ ارتفاع تكاليف الانتاج المحلية: يعني هذا عزوف المستهلك عن المنتجات المحلية نظرا لارتفاع اسعارها نتيجة لارتفاع تكليف انتاجها وبالتالي التوجه الى السلع الاجنبية وبالمقابل قلة الصادرات وبالتالي زيادة الطلب على العملة الاجنبية وزيادة المعروض من العملة الوطنية في السوق العالمية وهذا مؤداه انخفاض سعر الصرف.

ب_ انخفاض تكاليف الانتاج المحلية: يعني هذا اقبال المستهلك عن المنتجات المحلية نظرا لانخفاض اسعارها نتيجة لانخفاض تكاليف انتاجها وبالتالي العزوف عن السلع الاجنبية وبالمقابل زيادة الصادرات وبالتالي زيادة الطلب على العملة الوطنية وزيادة المعروض من العملة الاجنبية في السوق العالمية وهذا مؤداه ارتفاع سعر الصرف.

والتمثيل البياني التالي يوضح ذلك:الشكل رقم (4) : تأثير التغير في تكاليف الانتاج المحلية على سعر الصرف.

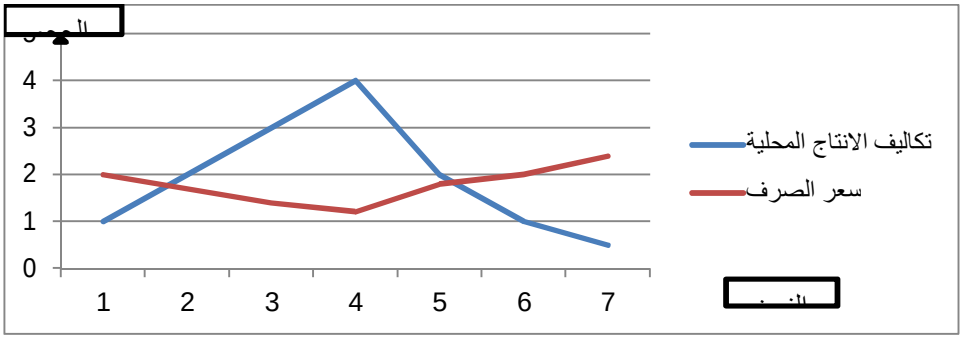

المصدر: من اعداد الباحث بواسطة Excel

6_ التغير في الدخول الحقيقية: يختلف الامر في حالة تغير الدخل الحقيقي في الدول عن حالة تغير الدخل الحقيقي في دولة اخرى، فمع بقاء العوامل الاخرى على ما هي عليه نجد ان زيادة الدخل القومي الحقيقي يؤدي الى زيادة وارداتها، الامر الذي يتوقف بدوره على مرونات الواردات بالنسبة للدخل[7].

و وفق هذا المدخل نجد وجهين، اما زيادة الدخول المحلية مقارنة مع دخول الدول ذات الرابطة التجارية او العكس زيادة الدخول الحقيقية للدول الاخرى مقارنة بالدخول المحلية:

أ_ زيادة الدخول الحقيقية المحلية: من شانه ان يؤثر على سعر الصرف فكلما كان مرتفعا فكر الفرد في السياحة والسلع الاجنبية ما يجعل الطلب على العملة الاجنبية يزيد وبذلك ينخفض سعر الصرف اي انه لديه علاقة عكسية مع سعر الصرف.

ب_ زيادة الدخول الحقيقية الاجنبية: من شانه ان يؤثر على سعر الصرف فكلما كان مرتفعا فكر الفرد الأجنبي في السياحة والسلع المحلية ما يجعل الطلب على العملة المحلية يزيد وبذلك يرتفع سعر الصرف اي انه لديه علاقة طردية مع سعر الصرف.

والتمثيل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (5) : التغير في الدخول الحقيقية و اثره على سعر الصرف.

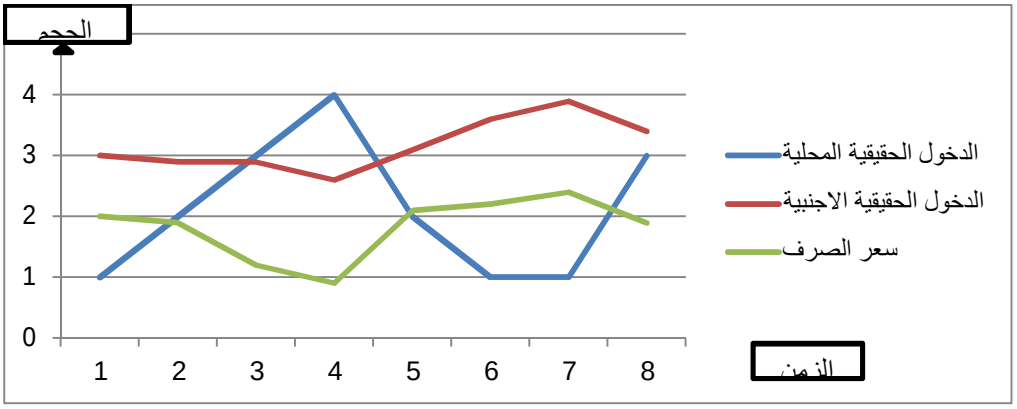

المصدر: من اعداد الطالب بواسطة Excel

ثانيا : الوضعيات المختلفة التي تأخذها التجارة الخارجية المؤثرة على سعر الصرف.

يتم اسقاط الدراسة النظرية على حالة سعر صرف الدينار الجزائري وتحليل تطوره وتأثره في الفترة الممتدة من سنة 2005 الى سنة2015.

1_ تأثر سعر صرف الدينار الجزائري من خلال التغيرات في قيمة الصادرات والواردات: في هذا العنصر يتم تحليل تأثير تغير كل من الصادرات والواردات على سعر صرف الدينار كل منهما على حدى.

أ_ تأثير التغير في قيمة صادرات الجزائر على سعر صرف الدينار: شهدت صادرات الجزائر منذ سنة 2005 والى غاية 2015 ركود في مرتين حيث كانت في منحى تصاعدي في سنة 2005 بلغت 48.8 مليار دولار وصولا الى 79.1 مليار دولار سنة 2008، ورافقها تحسن في معدل سعر صرف حيث كان73.27 دينار مقابل الدولار الواحد سنة 2005 وارتفعت قيمة الدينار وصولا الى 64.58 دينار مقابل الدولار الواحد سنة 2008، وهذا يؤكد منطق النظرية الاقتصادية التي تفيد بان للدول التي " تعتمد في مواردها على مداخيل تصدير سلعة واحدة كالمحروقات فان أسعار السلع المصدرة وسعر الصرف الحقيقي ينتقلان معا في الاتجاه الطويل[8]"، ولهذا فان زيادة الصادرات تؤدي الى ارتفاع سعر الصرف

وفي سنة 2009 شهدت صادرات الجزائر تراجع حيث انخفضت الى 40.5 مليار دولار مؤثرة على سعر الصرف الذي تدهورت قيمته هو الاخر حيث تراجع معدله الى 72.64 والى غاية سنة 2009، يبقى تأثير تغير صادرات الجزائر على سعر صرفها منطقي جدا و يفسر منطق السوق ويخضع لقوى العرض والطلب، ثم عادت الصادرات الى الارتفاع والتوسع حتى بلغت 72.9 سنة 2011 ومع انخفاضها سنة 2012 تأثر سعر الصرف بخسارة خمسة دنانير مقابل دولار واحد والى غاية سنة 2012 يبقى تأثير زيادة وانخفاض الصادرات مفسر لتغير سعر الصرف ومع التراجع الطفيف لقيمة الصادرات حتى سنة 2015 سنة الازمة البترولية المصاحبة لتقلص قيمة الصادرات بنسبة 40 في المئة، ومؤدية بانهيار سعر صرف الدينار الذي قفز من 80 الى 101 في غضون سنة واحدة.

ب _ تأثير تغير قيمة واردات الجزائر على سعر صرفها: تعد واردات الجزائر غير مطابقة وموازية للمنطق النظرية الاقتصادية حيث انه كلما زادت الواردات انخفض سعر الصرف والعكس حيث ان العلاقة العكسية التي من المفروض ان تكون بين تغير سعر الصرف والواردات غابت في الاقتصاد الجزائري بحيث تقلص الواردات يكون معه تدهور في سعر الصرف حيث في سنة 2009 تقلصت الواردات من 39.1 مليار دولار الى 34.3 مليار دولار في حين تدهور سعر الصرف، وفي سنة 2015 حصل نفس الشيء تقلصت قيمة الواردات من 58.3الى 51.5 مليار دولار، ومع ذلك انهار سعر الصرف.

اذن بالنسبة للاقتصاد الجزائري فان تغير الواردات لا يفسر تغير سعر الصرف والتأثير غير ملحوظ بين المتغيرين.

2_ تأثر سعر صرف الدينار الجزائري من مرونة الطلب على الصادرات والواردات:

أ_ تأثير مرونة الطلب على الصادرات في سعر صرف الدينار: من المعروف ان قيمة صادرات الجزائر مرنة وتخضع لحركة اسعار البترول التي بدورها تتحكم فيها اسباب خارج سيطرة الاقتصاد الوطني حيث، "اتصفت سوق النفط باحتكار القلة، حيث أخذ الكارتل النفطي على عاتقه مهمة تقسيم

الأسواق وتحديد الأسعار، وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول [9]" ، التي تبقى تتأثر بهذه الاسعار لأنه يرتبط مع السوق العالمي بهذا الرابط القوي الذي يمثل قيمة إيراداته من المحروقات، ولذلك فنجد مرونة قيمة صادرات الجزائر توثر عكسيا في سعر الصرف وهي الاخرى مفسرة لتغيراته.

ب_ تأثر سعر الصرف الدينار من خلال مرونة الطلب على الواردات: الواردات هي تلبية للطلب المحلي و"ينقسم الطلب المحلي الى سلع قابلة للإتجار وسلع غير قابلة للإتجار[10]"، وبالتالي الطلب على السلع الغير قابلة للإتجار تكون ذات مرونة ضعيفة مقابل السلع القابلة للإتجار، و تعرف واردات الجزائر بانها عبارة عن المواد الاستهلاكية من غذاء ودواء و لباس ... الخ، وهي سلع غير قابلة للإتجار اي انها اساسية والزامية لا يستطيع المواطن الاستغناء عنها ومن هذا فمرونة الواردات اقل من مرونة الصادرات ولهذا نجد ان الواردات الجزائرية تفسر انخفاض سعر الصرف هي الاخرى.

3_ تأثير جنسية كل من عملة الصادرات و الواردات والمواد الاولية على سعر الصرف.

أ_ تبعات بيع الصادرات بالعملة الاجنبية على سعر الصرف: وكما هو معروف انا صادرات الجزائر تكاد تكون كلها محروقات، والمعروف عن المحروقات انها تباع بالدولار ولا مجال لدخول الدينار كوسيط في بيع الصادرات الجزائرية ولهذا لا يوجد طلب على الدينار الجزائري وهذا ما يفسر" القدرة الشرائية للدينار

الجزائري التي أصبحت ضعيفة جدا وخاصة بالنسبة لتبادله مع العملة الأجنبية "[11] وبقاء الدينار في قيمة متدهورة جدا وربما هذا ما يجعل الطلب على الدينار يكاد يكون معدوم اذن لا عجب في مقارنة الديار الجزائري بعملات دول المنطقة والتي

تعرف عملتها سعر صرف مضاعف مرات ومرات للدينار، وهذا يبقى سبب مفسر لضعف قيمة الدينار في كل الفترات وهذا يتماشى ومنطق النظرية الاقتصادية.

ب_ تبعات شراء الواردات بالعملة الوطنية على سعر الصرف: بما ان الجزائر بلد مصدر للمحروقات و عملتها لا تحظى بالقبول نضرا لان المحروقات تشترى منها بالدولار فالجزائر لا تشتري ولا اي شيء بالدينار دون دخول عملات اجنبية الوساطة ولهذا لا تستطيع ان تخلق الطلب على عملتها، كما هو الحال بالنسبة للوليات المتحدة الامريكية التي خلقت لعملتها طلب وذلك بفرض التعامل في سوق المحروقات بالدولار فقط في ظل منظمة الاوبك للدول المصدرة للبترول، ولهذا فالامتياز من الشراء بالعملة الوطنية يبقى استثناء يستفيد منه الدولار الامريكي دون باقي العملات و ربما الاورو والعملات القوية تجد قبول واسع وتستطيع ان تنهي صفقات دون وساطة عملات اخرى لكن الدينار الجزائري اعدم هذه الفرصة.

ج_ جنسية المواد الاولية كمؤثر في سعر الصرف: يعرف الاقتصاد الجزائري بانه اقتصاد استهلاكي وليس انتاجي ولذلك لا يعتمد على العمليات التحويلية ولا يتأثر سعر الصرف بمصدر المواد الاولية، سواء كانت محلية او اجنبية، والاقتصاد الجزائري اصلا لا يستورد المواد الاولية بل يصدر المواد الاولية، وهذا المؤشر يؤثر في الاقتصاديات الصناعية.

4_ التغير في تكاليف الانتاج المحلية: تعتبر تكاليف الانتاج في الجزائر منخفضة وهي مساعدة على تحسين سعر الصرف لكن للأسف غياب السياسة التي من شانها التنسيق بين عوامل الانتاج المتوفرة في الجزائر و بتكاليف منخفضة يفقد الجزائر هذا الامتياز ويفقد سعر صرف الدينار الجزائري نقطة قوة اخرى ويجعل الاقتصاد الجزائري في الا توازن في تجارتها الخارجية وفي ميزانيتها العمومية وفي استقرارها المالي والاقتصادي

5_ التغير في الدخول الحقيقية: تعتبر الدخول الحقيقية جانب ومؤثر سلبي على سعر صرف الدينار في الجزائر وذلك نظرا لبيئة و جغرافيا البلد الذي يعد جار لدولة تونس التي تعتبر دخولها الحقيقية اقل من الجزائر وبذلك نجد ان اتجاه السياحة يسير في اتجاه عكسي مع سعر الصرف وهو لصالح تونس لان الفرد الجزائري مقارنة مع فرد الدولة الجار تونس يعتر دخله الحقيقي احسن لذا فالجزائريون يتوجهون لتونس من اجل السياحة وهناك يكون الطلب اكثر على العملة التونسية وبذلك يفقد الدينار فرصة اخرى ولهذا الدينار التونسي افضل بكثير من الدينار الجزائري.

النتائج المتوصل اليها:

1_ زيادة صادرات الجزائر يؤدي الى تحسن سعر الصرف وهذا منطقي و يتماشى مع النظرية الاقتصادية. لكن للأسف الجزائر لا تستطيع الزيادة من حجم صادراتها في ظل اعتمادها على قطاع واحد.

2_ انخفاض الواردات لا يؤدي الى تحسن سعر الصرف و هذا ما لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية وذلك راجع الى ان تراجع الواردات ليس بسبب احلالها بمنتجات محلية بل بسبب تراجع الصادرات وتبني سياسات التقشف وهذا منطقي.

3_الطلب على صادرات الجزائر مرن لأنه يفسر بسعر البترول، و هو يساهم في تدهور قيمة الدينار وذلك لاعتماد الجزائر على قطاع واحد في الصادرات وهي لا تستطيع السيطرة والتحكم في اسعاره.

4_ الطلب على الواردات ليس مرن و ذلك لحتمية الواردات بالنسبة للفرد الجزائري، عدم تحقيق الامن الغذائي ، وهذا بدوره عامل من العوامل الذي ساهم في تدهور الدينار.

5_ بيع الصادرات بعملة غير الدينار هو سبب انحطاط سعر صرف الدينار وهذا من من اهم و اكبر الاسباب التي تعرقل تحسن قيمة الدينار.

6_ الموقع الجغرافي وعلاقات الجوار اثرت سلبا على قيمة الدينار وذلك لمقارنة الوضع المعيشي الافضل بالنسبة للفرد الجزائري مقارنة بجيرانها وهذا ما يدفعه للسياحة مما يجعله يطلب العملة الاجنبية ويزيد عرض الدينار الجزائري وهذه الظاهرة من شانها المساهمة في تخفيض قيمة الدينار.

التوصيات:

1_ لأجل تحسين قيمة الدينار الجزائري يجب ان يوجد سبيل ما لبيع صادرات الجزائر من المحروقات بالدينار.

2_ يجب الاعتماد على الواردات في منتجات غير اساسية لكي تكون ذات مرونة كبيرة ولا تؤثر سلبا على قيمة الدينار وهذا يستلزم تنويع القاعدة الانتاجية للبلد وتحقيق الامن الغذائي .

3_ يجب وضع بيئة مواتية لاستقطاب الاجانب الاوربيين لأجل تحسين وتيرة الطلب على الدينار الجزائري وهذا يتطلب الاهتمام بالقطاع السياحي.

خاتمة:

سعر الصرف مؤشر مهم يعبر عن مكانة واقتصاد البلد في التجارة العالمية وذلك وهذا يترجم الوضع الاقتصادي للجزائر حيث يلاحظ ان معظم القطاعات التي من شانها تحسين قيمة الدينار لم ترى النور بعد مثل قطاع السياحة وقطاع الصناعة وقطاع الفلاحة، الشيء الوحيد الموجود والمتوفر والذي من شأنه تحسين قيمة الدينار هو المحروقات لو كانت تباع بالدينار، اذن آن الاوان لإعادة النظر في اتفاقيات منظمة اوبك واتفاقيات دفع مبيعات البترول وإلا فإن الدينار الجزائري لن يعرف التحسن في سعر صرفه في المدى القصير والمتوسط في ظل هذه الظروف.

الملحق:

جدول يمثل تطور صادرات وواردات وكذا سعر الصرف و سعر برميل البترول للفترة 2005-2015

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات §مليار.	48.8	57	63.3	79.1	40.5	49.94	72.9	66	65.7	62.6	37.7
الواردات §مليار.	24.8	25.2	31.6	39.1	34.3	34.8	44.9	50	55	58.3	51.5
سعر الصرف USD/DZD	73,27	72.64	69.29	64.58	72.64	74.38	72.93	77.53	79.38	80.73	101.2
سعر برميل النفط§	54,64	65.85	74.95	99.97	62.25	80.15	112.9	109.5	105.9	99.54	52.79

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاءات.

الهوامش:

[1]_ الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، ط6، 2007 ، ص 95.

[2]_ جميلة الجوزي ، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، الجزائر، العدد 11،2012، ص229.

[3]_ ناصري نفيسة، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، دفعة 2011، ص 68.

[4]_ صبحي حسون الساعدي، اياد حماد عبد ،اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العراق ، المجلد 4 ،العدد 7، 2011، ص 90.

[5]_ موردخاي كريانين، تعريب محمد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2007، ص 265.

[6]_ محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الاجنبي، منشاة المعارف جلال حزى وشركائه، الاسكندرية، 2004، ص41 .

[7]_ المرجع السابق، ص 42 .

[8]_عبد الرزاق بن الزاوي ،ايمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012 ، ص 85.

[9]_سمية مروي، عبد الحميد لخديمي ، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر - مقارنة تحليلية وقياسية ، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، العدد 71 ، 2015 ، ص147.

بلقاسم العباس ،سياسات اسعار الصرف، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد 23 ،2003، ص12. [10]_

[11]_ شعيب بنوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد5، 2011،ص122.